الأمم المتحدة

A/C.6/55/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
26 January 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بوليتي ..... (إيطاليا)

المحتويات

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثالثة والثلاثين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-68181 (A)
0068181

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثالثة والثلاثين (تابع) (A/55/17)

١ - **السيد غرينجر** (المملكة المتحدة): قال إنه يأمل في أن يتمكن الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية من إحراز تقدم كاف في إعداد مشروع اتفاقية إحالة المستحقات في التجارة الدولية حتى يمكن أن توافق عليه لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في دورتها القادمة. وذكر أنه مع سروره لاعتماد الدليل التشريعي للجنة القانون التجاري الدولي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، الذي يعتبره دليلا مفيدا، يشك فيما إذا كان من المرغوب فيه أو من الممكن عمليا إعداد أحكام تشريعية نموذجية بدون أن يكون هناك دليل على وجود دعم موضوعي من البلدان التي يحتمل أن تستخدم هذا الدليل؛ وقال إنه ينبغي للجنة، نظرا لقله مواردها، أن تركز جهودها بدلا من من ذلك على المجالات التي توجد أدلة واضحة على لزوم العمل فيها.

٢ - وانتقل إلى موضوع تسوية المنازعات فقال إن المملكة المتحدة ستواصل دعمها لأنشطة الفريق العامل المعني بالتحكيم الذي قامت بدور هام فيها. وذكر أنه على الرغم من تفهمه للحجة المعارضة لتعديل اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها (نيويورك، ١٩٥٨) فإنه يعتقد أن إصدار إعلان يمكن أن يكون مفيدا في توضيح الكيفية التي ينبغي بها تفسير الاتفاقية. وأضاف أن المملكة المتحدة مهتمة اهتماما كبيرا بالأعمال المتعلقة بإمكانية التنفيذ في إجراءات الحماية المؤقتة، التي ينبغي ألا تعامل نفس معاملة القرارات التي تصدر بمقتضى الاتفاقية. على أنه أضاف أنه من غير المرغوب فيه أن تعيد المحكمة المعنية مناقشة الموضوع، وإن كان ينبغي أن يتاح للقضاء قدر من السلطة التقديرية. وشدد على ضرورة تجنب الازدواج في الجهود وتجنب تبديد الموارد، وذكر أنه يؤمن إيمانا قويا بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده في مجال التحكيم على أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، حيث إنها السلطة المختصة بالمسائل ذات التطبيق العالمي في القانون التجاري الدولي.

٣ - وأشار إلى أنشطة اللجنة مستقبلا، فحث على توخي الحرص في القيام بأعمال مثل وضع قانون نموذجي كامل في مجال المصالح المؤمنة، وهو مجال مختلف تماما، وإن كان من المفيد وضع أحكام قانونية نموذجية تركز على موضوعات محددة مثل الأوراق المالية الاستثمارية التي يملكها الوسطاء. وقال إن المملكة المتحدة، وقد أيدت ترشيحها لعضوية اللجنة مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى، تتطلع إلى القيام بدورها في تطوير هذه الأعمال مستقبلا.

٤ - **السيد كويندوا** (كينيا): قال إنه في ضوء الجهود التي يبذلها بلده لتحسين نصيبه من التجارة الدولية يقدر النمو المستمر في قائمة النصوص الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وذكر أنه يؤيد جميع الجهود التي تسعى إلى استكمال مشروع اتفاقية إحالة المستحقات في التجارة الدولية اعتقادا منه أن اعتمادها سيتيح توفير مزيد من رؤوس الأموال والائتمانات المقدور عليها للبلدان التي تحتاج إليها، مما ييسر تطوير التجارة الدولية لتحقق المنفعة المتكافئة للاقتصادات القوية والاقتصادات الصعيفة على السواء. وذكر أنه يجذ إعداد تعليق على الاتفاقية تستفيد منه البلدان النامية التي تعوزها الخبرة أو الموارد البشرية اللازمة للنظر بطريقة فعالة في القواعد الواردة بالاتفاقية واستخدام هذه القواعد.

٥ - ورحب باستكمال الدليل التشريعي للجنة القانون التجاري الدولي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من

القطاع الخاص الذي اعتبره عملا يدعو إلى الإعجاب وسيكون له دور هام في اجتذاب الاستثمارات الخاصة لتحسين البنية التحتية في البلدان النامية، ووافق على أن إطار تنفيذ هذه المشاريع ينبغي أن يكفل شفافيتها وعدالتها وقابليتها للاستمرار في المدى الطويل من أجل تمكين البلدان النامية من جني ثمراتها. كما أيد القرار الداعي إلى الحصول على وجهات نظر المنظمات الدولية والدول فيما يتعلق باستصواب وجدوى إعداد قانون نموذجي أو أحكام تشريعية نموذجية في مجال مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص.

٦ - ووافق على أنه ينبغي للفريق العامل بشأن التجارة الإلكترونية أن ينتهي من أعماله المتعلقة بمشروع القواعد الموحدة للتوقيعات الإلكترونية في دورته السابعة والثلاثين، ودعا الفريق إلى تجديد التزامه بالتوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بنطاق هذه القواعد ومحتواها، وذلك لضمان تقبل المجتمع الدولي لهذه القواعد على أوسع نطاق ممكن. وشدد على أهمية إعداد البنية التحتية السليمة في جميع البلدان حتى تزدهر التجارة الدولية في حدود التجارة الإلكترونية. ورحب في هذا الصدد بالاقتراح الداعي إلى القيام بدراسات عن الموضوعات الثلاثة المتعلقة بالتعاقد الإلكتروني وتسوية المنازعات وتجريد مستندات الملكية من طابعها المادي، وهي أمور تؤدي إلى تحسين معايير التجارة الدولية وتتيح الفعالية في القيام بالأعمال التجارية.

٧ - وأعرب عن أمله في أن ينظر في إمكانية استضافة منطقته لواحدة من الحلقات الدراسية وبعثات الإعلام القيّمة التي تنظم في مجال التدريب وتقديم المساعدة التقنية، والتي تقوم بدور حيوي في توضيح سمات النصوص الصادرة عن لجنة القانون التجاري الدولي. وتوجه بالشكر الخالص للحكومات والمنظمات الدولية التي قامت، بالإضافة إلى توفير التدريب والمساعدة للبلدان النامية، بالمساعدة أيضا في تمويل سفر ممثليها لحضور اجتماعات اللجنة. وشدد في النهاية على ضرورة أن يضاعف المستشار القانوني جهوده لإقناع الأمين العام بأهمية إحداث زيادة كبيرة في الموارد البشرية والمالية المتاحة لأمانة اللجنة لتمكينها من النهوض بولايتها في يسر.

٨ - **السيد أياتا** (نيجيريا): أعرب عن أمله في أن ينتهي في الوقت المناسب إعداد ما تبقى من مواد مشروع اتفاقية إحالة المستحقات التي ينبغي التركيز عليها باعتبارها نصا قانونيا يستهدف زيادة إتاحة الائتمان بتكلفة منخفضة، وذلك لتيسير اعتمادها في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. ورحب باعتماد الدليل التشريعي للجنة القانون التجاري الدولي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، وهو الدليل الذي يؤكد على العناصر الإيجابية في النظام الموجود فعلا في نيجيريا والذي يشجع الاستثمارات الأجنبية، والذي من شأنه أن يساعد البلدان النامية في إعداد أو تحديث تشريعاتها الداخلية. وأشار إلى أن الاستثمارات الخاصة في مشاريع البنية التحتية تشجع القطاع الخاص على توجيه ما يتم توفيره من الموارد إلى الاحتياجات الاجتماعية الأخرى، وذكر أن نيجيريا ستتخذ خطوات لإحكام تشريعاتها الداخلية في هذا المجال.

٩ - وأعرب عن أسفه لرفض الطلبات الخاصة بعقد مزيد من الحلقات الدراسية وإيفاد مزيد من البعثات الإعلامية المتصلة بالتدريب والمساعدة التقنية بسبب قلة الموارد، وأيد التوصية الخاصة بمطالبة الأمين العام بزيادة كبيرة في الموارد البشرية والمالية المتاحة لأمانة لجنة القانون التجاري الدولي وأعرب مرة أخرى عن تأييد نيجيريا المستمر كعضو في اللجنة لأعمال هذه اللجنة مستقبلا.

١٠ - **السيد العرادي** (البحرين): قال إن التعاون الدولي ضروري لإزالة العوائق القانونية التي تحول دون تدفق التجارة

الدولية على أساس من المساواة والإنصاف والمصلحة المشتركة للدول، وخاصة النامية منها، وإزالة التمييز في التجارة الدولية. وأشار إلى أن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية ضروري لتخفيض الإنفاق العام، كما أشار بوجه عام إلى وجود ازدواجية لا ضرورة لها في الجهود بسبب انعدام التنسيق بين اللجنة وسائر هيئات الأمم المتحدة العاملة في نفس المجال.

١١ - وقال إن البحرين لعبت منذ القدم دورا بارزا كمركز مالي استراتيجي في بيئة اقتصادية خالية من الضرائب توفر استقرارا اقتصاديا وعمالة وطنية متمرسة وبنية تحتية متينة وسوقا حرة مفتوحة وأنظمة اتصالات متقدمة. وأضاف أن ذلك قد جعل من البحرين مقرا لعديد من المؤسسات المالية الدولية والإسلامية وجعل لها دورا هاما في تسهيل التجارة الدولية في المنطقة باستخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة مثل التجارة الإلكترونية، وأنها في هذا الصدد قامت باستضافة عدة حلقات دراسية ومؤتمر دولي. وذكر أن التجارة الإلكترونية تستخدم الآن على نطاق واسع في الإدارات الحكومية والأعمال الخاصة ومن جانب فرادى المستهلكين. وأضاف أن من الممكن أيضا الحصول على المعلومات الحكومية والتعامل تجاريا مع الحكومة مثل إجراء المدفوعات من خلال الانترنت، وذكر أن من الشائع أيضا في البحرين استخدام المعاملات المصرفية الإلكترونية.

١٢ - **السيدة كليما** (أوغندا): أعربت عن رضاها عن التقدم الذي أحرزته اللجنة خلال دورتها الثالثة والثلاثين. ورحبت بما تم إنجازه بالنسبة لمشروع اتفاقية إحالة المستحقات، وأيدت قرار اللجنة بحذف الإشارة إلى التمويل بالمستحقات في عنوان الاتفاقية. وقالت إن الإبقاء على هذه الإشارة لم يكن ليتسق ونطاق الاتفاقية الذي يتجاوز تمويل المعاملات. وأضافت أن الاتفاقية ينبغي أن تقتصر على المستحقات التعاقدية، لأن إدراج المستحقات غير التعاقدية يؤخر بلا داع إكمال المشروع الذي أعربت عن أملها في أن يتم خلال عام ٢٠٠١.

١٣ - ورحبت باعتماد الدليل التشريعي للجنة القانون الدولي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص. وذكرت أن العالم النامي، الذي يحاول جذب الاستثمارات الخاصة، يعلق أهمية كبيرة على هذا الدليل. وأعربت عن أملها في أن تقوم الأمانة بتوزيعه على أوسع نطاق ممكن.

١٤ - وقالت إنه قد تحقق تقدم كبير في وضع مشروع القواعد الموحدة بشأن التوقيعات الإلكترونية، وهي عملية معقدة تتطلب وجود فهم مشترك للمسائل القانونية التي تنطوي عليها. وأضافت أن الفريق العامل قد حُث على الانتهاء من المشروع في الدورة القادمة للجنة، ولكنها أعربت عن أمله في أن يواصل الفريق مع ذلك بحثه الحريص الشامل للقواعد.

١٥ - وأشارت باهتمام إلى البنود ذات الأولوية المقترحة لتناولها مستقبلا فيما يتعلق بالتحكيم التجاري الدولي. وفيما يتعلق بقانون الإعسار وقانون النقل، قالت إنها توافق على توصية اللجنة بتجنب الازدواج وضرورة النظر بشكل جدي فيما تقوم به الهيئات الأخرى في هذه المجالات.

١٦ - وأثنت على عمل الأمانة فيما يتعلق بجمع مجموعة السوابق القضائية المستندة إلى صكوك الأونسيترال، التي كانت أداة مفيدة في تشجيع التفسير والتطبيق الموحدين للنصوص.

١٧ - وذكرت أن الأمانة بحاجة إلى مزيد من الأموال للتوسع في أنشطتها المتعلقة بالتدريب وتقديم المساعدة التقنية. وأضافت أن من المؤسف أن عددا من الطلبات المتعلقة بالتدريب قد تم رفضها. ورحبت بالمساهمات التي قدمتها سويسرا وفرنسا وقبرص وكندا والمكسيك والمملكة

المتحدة واليونان لبرنامج الحلقات الدراسية. وقالت إن هذه المساهمات قد أفادت بشكل مباشر البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال. وأعربت عن تقديرها لسنغافورة لإسهامها في الصندوق الاستئماني لمنح المساعدات الخاصة بالسفر إلى البلدان النامية الأعضاء في اللجنة. كما أعربت عن أملها في أن يحقق الأمين العام زيادة كبيرة في الموارد المتاحة للأمانة للقيام بأعمالها.

١٨ - **السيد ميرزائي - ينغجه** (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب من جديد عن تأييد بلده للجنة وولايتها. وقال إن اللجنة قد نجحت على مدى ثلاثة عقود في وضع مجموعة من القواعد والمبادئ التوجيهية للعلاقات التجارية بين الأمم. وقال إن اللجنة في عصر العولمة مزودة تماما بما يلزمها للقيام بدور أكبر، عن طريق دراسة الآثار المترتبة على هذه الظاهرة والعمل على ضمان توزيع فوائدها توزيعا عادلا.

١٩ - وأعرب عن سرورة لنجاح اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين في الانتهاء من الدليل التشريعي للجنة القانون التجاري الدولي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، وهو الدليل الذي يضم ٧٠ توصية مقدمة إلى الهيئات التشريعية.وأضاف أن الدليل سيكون أداة مفيدة بالنسبة لمقرري السياسات وللهيئات التشريعية عند استعراض وتحديث التشريعات القائمة المتعلقة بالموضوع. وقال إن الدليل ينبغي توزيعه على أوسع نطاق ممكن.

٢٠ - وأعرب عن أمله في أن يتمكن الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية بالانتهاء من مشروع اتفاقية إحالة المستحقات في التجارة الدولية في وقت يتيح للجنة اعتماده في الدورة القادمة. وأيد ما طلبته اللجنة من الأمانة من إعداد وتوزيع التعليقات الخاصة بمشاريع المواد. وذكر أن هذه التعليقات ستكون مفيدة للهيئات التشريعية عندما تنظر في اعتماد الاتفاقية مستقبلا كما ستكون مفيدة لمن يقومون بتفسيرها وتطبيقها.

٢١ - وأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمانة في مجال التدريب وتقديم المساعدة التقنية، وقال إن هذه الجهود ينبغي على وجه التأكيد أن تستمر في المستقبل. وأوضح أن التدريب يساعد على تعزيز تفهم القواعد التي وضعتها اللجنة وييسر تقبلها العام. وقال إنه لهذا يؤيد توصية اللجنة الواردة في الفقرة ٤٤٢ من تقريرها (A/55/17) بمطالبة الأمين العام بتحقيق زيادة كبيرة في الموارد البشرية والمالية المتاحة لأمانتها.

٢٢ - وقال إن وفده يشغله انخفاض مستوى مشاركة البلدان النامية في أنشطة اللجنة وفي أفرقتها العاملة. وأضاف أن مشاركة هذه البلدان هي في عصر العولمة أهم منها في أي وقت مضى، وحث اللجنة والجمعية العامة على متابعة جهودهما لزيادة هذه المشاركة.

٢٣ - **السيد بليزنيكاس** (لتوانيا): قال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على الموضوعات التي نوقشت خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة، وخاصة الدليل التشريعي للجنة القانون التجاري الدولي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص ومشروع اتفاقية إحالة المستحقات في التجارة الدولية، ومشروع القواعد الموحدة للتوقيعات الإلكترونية، وقواعد التحكيم. ورحب على وجه الخصوص باعتماد الدليل التشريعي. وذكر أن ما جاء به من توصيات سوف تساعد المشرعين ومقرري السياسات في مختلف البلدان في وضع إطار قانوني وطني يشجع الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية العامة. على أنه أضاف أن هذه التوصيات ينبغي اختبارها في التطبيق العملي قبل أن تلتزم اللجنة بأية أعمال أخرى في هذا المجال.

٢٤ - وأعرب عن أمله في أن تستطيع اللجنة اعتماد مشروع اتفاقية إحالة المستحقات في الدورة التي تعقدها في عام ٢٠٠١. أما عن قواعد التحكيم، التي تشكل جزءا هاما من الإطار القانوني للتجارة الدولية، فذكر أن للجنة دورا حيويا في تطوير هذه القواعد وأن وفده يؤيد أعمالها في هذا الصدد تأييدا كاملا.

٢٥ - وأضاف أن توحيد وتنسيق القانون التجاري الدولي ينبغي أن يتم على نحو أكثر كفاءة واتساقا من خلال تنسيق أعمال اللجنة بشكل مستمر مع أعمال المنظمات الدولية الأخرى الناشطة في نفس المجال. وقال إن لهذا أهمية خاصة عند وضع القواعد المتعلقة بالتحكيم التجاري وقانون الإعسار.

٢٦ - وقال إن وفده يرحب بالجهود التي تبذلها اللجنة في تنظيم الحلقات الدراسية والندوات وبعثات الإعلام في عدد من الدول وهو ما يساعد على اعتماد صكوكها على نطاق أوسع. وطلب إلى الأمانة أن تنظر في إمكانية تنظيم حلقة دراسية أو جلسة إعلامية في فلنيوس بالتعاون التام مع حكومته بحيث يشترك فيها المشرعون والقضاة والمحكمون وغيرهم ممن يستخدمون نصوص لجنة القانون التجاري الدولي في دول البلطيق.

٢٧ - **السيد ترويخو** (البرازيل): أعرب عن تقديره للجنة لمواصلة الحوار حول الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية. وقال إن من الضروري مع تقدم تكنولوجيات الإعلام الجديدة وتوسع تدفقات التجارة الدولية أن يكون هناك قانون تجاري موحد. وقال إن أعمال اللجنة في البرازيل قد ساعدت في تشكيل التشريعات اللازمة لتيسير التجارة الإلكترونية وهي التشريعات التي سيتم اعتمادها قريبا. وحث اللجنة على مواصلة أعمالها في توفير المناخ المناسب للمعاملات الإلكترونية التي تتيح لكل من يعنيهم الأمر الاستفادة من الإمكانيات الهائلة للتجارة الإلكترونية في توفير الرخاء. وذكر أن القوانين النموذجية التي تعدها اللجنة ينبغي أن تكون محايدة على قدر الإمكان وأن تعكس الطابع المحايد للتكنولوجيا عند تطبيقها في مجال التجارة.

٢٨ - ورحب بالانتهاء من إعداد الدليل التشريعي للجنة القانون التجاري الدولي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص الذي ستكون له قيمة خاصة بالنسبة للبلدان النامية كأداة محتملة للقيام بالمبادرات التجارية وجذب الاستثمارات الخاصة. وقال إن البرازيل تعلق أيضا أهمية كبيرة على أعمال اللجنة في مجال التحكيم التجاري. وأضاف أن النمو الهائل في المعاملات الدولية سيؤدي حتما إلى تضاعف المنازعات التجارية ويتعين على المجتمع الدولي أن تكون لديه مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تمكن الأطراف من تسوية هذه المنازعات بطريقة شفافة وعادلة. كما رحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في إعداد مشروع التشريع النموذجي في مجالي الإعسار عبر الحدود والنقل البحري للبضائع.

٢٩ - **السيد شن هيون - سو** (جمهورية كوريا): رحب باعتماد الدليل التشريعي للجنة القانون التجاري الدولي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص الذي سيثبت فائدته بالنسبة للمشرعين ومقرري السياسات في مختلف البلدان في وضع إطار تشريعي موات للاستثمارات الخاصة في البنية التحتية العامة. وقال إنه يوافق على ما ذهبت إليه أغلبية اللجنة من أن وضع مبادئ تشريعية محددة، في شكل قانون نموذجي أو أحكام تشريعية نموذجية، أمر مرغوب فيه وممكن التحقيق عمليا. على أنه أضاف أن تنوع التقاليد القانونية الوطنية والممارسات الإدارية الوطنية يجعل من المناسب اختبار الدليل عمليا قبل اتخاذ قرار بشأن إعداد صك جديد.

٣٠ - وقال إنه ينبغي النظر في اعتماد مشروع اتفاقية إحالة المستحقات في التجارة الدولية في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة. وأضاف أنه لهذا يؤيد القرار الخاص بإحالة النص إلى فريق عامل مع الاتفاق على اختصاصاته وتضييق نطاق عمله.

٣١ - وقال إنه نظرا للحاجة المتزايدة إلى تشريع ييسر التجارة الإلكترونية يرحب بالانتهاء من إعداد مشروع القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية.

٣٢ - وذكر أن من المهم تنفيذ الاتفاقيات والقوانين النموذجية التي تنتهي إليها أعمال اللجنة. وأضاف أنه لهذا يرحب بجهود الأمانة لتنظيم حلقات دراسية في مختلف البلدان لزيادة الوعي بأعمال اللجنة وإقرار هذه الأعمال. وأعرب عن امتنان حكومته للأمانة للقرار الذي اتخذته بعقد حلقة دراسية في جمهورية كوريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وقال إن بلده وإن لم يكن عضوا في اللجنة يعتزم مواصلة المشاركة النشطة في أعمالها.

٣٣ - **السيد كارب** (الولايات المتحدة الأمريكية): أثنى على اللجنة لانتهائها من أعمالها المتعلقة بالدليل التشريعي للجنة القانون التجاري الدولي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص التي بدأت منذ عدة سنوات. وقال إن هذا الدليل يمكن أن ييسر التغيير وتطوير البنية التحتية بالاعتماد على الموارد الهائلة المتاحة في أسواق رأس المال بالقطاع الخاص. وذكر أن اللجنة تكون بذلك قد واكبت التغييرات التي شهدت انخفاضا مستمرا في التمويل الحكومي المباشر ونموا في الشراكات الجديدة في مجال التمويل الرأسمالي من القطاع الخاص. وأضاف أن الدليل يعتبر أيضا مثالا للانتقال من التنسيق بين النظم القانونية القائمة إلى الاتفاق على المعايير، وهو ما يمكن أن يلقى الدعم من أسواق رأس المال ويشجع التحسينات الاقتصادية. وقال إن اللجنة قد اتفقت على النظر فيما يمكن أن تقوم به من أعمال أخرى في نفس المجال بالبدء في إعداد قانون نموذجي أو أحكام نموذجية لتنفيذ تمويل المشاريع. وذكر أن وفده يؤيد هذا الجهد الذي ينبغي أن يعهد به إلى فريق عامل لضمان المشاركة الكاملة من جانب الدول.

٣٤ - وقال إن مشروع اتفاقية إحالة المستحقات في التجارة الدولية سيحقق فوائد كثيرة بالنسبة للعلاقات التجارية عموما وبالنسبة للبلدان النامية والبلدان الناشئة على وجه الخصوص. وذكر أن بعض هذه الدول لم يتح لها التمويل الكافي من أسواق رأس المال وكان ذلك يرجع جزئيا إلى قدم قوانينها المتعلقة بالتمويل التجاري. وأضاف أن الأحكام الأساسية في النص والتي تكفل اعتماد قوانين حديثة للتمويل ينبغي الإبقاء عليها إذا أريد أن يكون لمشروع الاتفاقية أثره الاقتصادي الواجب. وقال إن الاجتماع النهائي للفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، سوف يركز على وضع أحكام خاصة تنظم، أو أحكام تستثنى، القطاعات التجارية المتخصصة التي تكون معاملاتها منظمة أصلا أو خاضعة لممارسات مقبولة لا يمكن تطبيقها في ظل مشروع الاتفاقية. وقال إن من الأمور البالغة الأهمية ضمان عدم إدخال هذه القطاعات بطريقة غير ملائمة في نطاق مشروع الاتفاقية إلا إذا سعت هي إلى الدخول في نطاقها.

٣٥ - ورحب بالإجراء الذي اتخذته اللجنة، في سياق رصد تنفيذ اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨، بإصدار تعليماتها إلى الفريق العامل المعني بالتحكيم للنظر في إمكانية الممارسات التي تتم في إطار الاتفاقية في الحالات المتصلة بسلامة اتفاقات التحكيم واتخاذ التدابير المؤقتة للحماية دعما للتحكيم. كما رحب بالقرار الذي اتخذته اللجنة بوضع مشروع لقانون نموذجي جديد بشأن التصالح مع وضع دليل

عملي له، وهو ما يتفق والنصوص التشريعية الأخرى للجنة بشأن الطرق البديلة لتسوية المنازعات.

٣٦ - وقال إن اللجنة قد اعتمدت ثلاثة صكوك أعدتها الغرفة التجارية الدولية، ومنها إنكوترمز ٢٠٠٠، والقواعد الموحدة لسندات ضمان العقود، وأهم من ذلك قواعد الممارسات الضامنة الدولية (ISP 98) التي يعتقد وفد بلده أنها ستحفز الدول إلى اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة. على أنه أضاف أن قواعد الممارسات الضامنة الدولية تمثل خطوة إلى الأمام من حيث أن تفاوض الروابط المصرفية بشأنها في كثير من البلدان كان نتيجة مباشرة للاتفاقية وكان المقصود منه هو تحقيق التنسيق معها. وقال إن اعتماد الاتفاقية سوف ييسر المعاملات العابرة للحدود، وتساءل عما إذا كان من المحتمل أن تسعى الوفود الأخرى إلى تنفيذها. وذكر أن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود قد اعتمدته المكسيك وأنه معروض على الكونغرس في الولايات المتحدة لاعتماده. وأعرب عن أمل وفده في أن تنهج الدول الأخرى نفس النهج.

٣٧ - وقال إن نمو التجارة الإلكترونية يتيح للكيانات التجارية في جميع أنحاء العالم فرصة الانخراط في المجرى العام للتجارة الدولية، ولكنه حذر من أن تحاول اللجنة، وخاصة في مجال سريع التطور مثل التجارة الإلكترونية، توجيه أعمالها إلى التنظيم من أجل التنظيم أو السعي إلى وضع قواعد بدون معرفة ما إذا كانت هذه القواعد تشجع التجارة أو تعوقها. وقال إنه يخشى ألا تكون القواعد المقترحة للتوقيعات الإلكترونية ونظم اعتماد الرسائل، وهي القواعد التي ستنظر فيها اللجنة في عام ٢٠٠١، غير محايدة من ناحية التكنولوجيا وأن تشجع على الإسراف في تنظيم المعاملات التجارية، وأن تكون قد صيغت بغير علم كامل بأثرها الاقتصادي. وأعرب عن أمله في ألا تنتهج اللجنة نفس النهج في مشاريعها المقبلة.

٣٨ - **السيدة تومي** (استراليا): قالت إن وفدها، الذي شارك في أعمال اللجنة منذ قيامها وواصل المشاركة بنشاط في مختلف الأفرقة العاملة، يرحب بانتهاء اللجنة من أعمالها المتعلقة بالدليل التشريعي للجنة القانون التجاري الدولي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص وأعربت عن أملها في أن يتم استخدامه على نطاق واسع. وذكرت أن التقدم الذي أحرز في إعداد مشروع اتفاقية إحالة المستحقات في التجارة الدولية يبعث أيضا على الأمل،.وأنه يسرها بصفة خاصة أن الفريق العامل المعني بقانون الإعسار، الذي يشارك وفدها فيه بنشاط، قد عهد إليه بمهمة أخرى هي بحث نظم الإعسار وتطويرها.

٣٩ - وذكرت أن وفدها يرحب بمواصلة تطوير مشروع القواعد الموحدة للتوقيعات الإلكترونية، الذي سيشجع نمو التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وأضافت أن حكومتها قامت مؤخرا بإصدار تشريع تنعكس فيه مفاهيم وأحكام قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية. وقالت إن وفدها يعلق أيضا أهمية على مواصلة اللجنة لأعمالها في مجالي التدريب وتقديم المساعدة واستمرار العمل في جمع مجموعة السوابق القضائية المتعلقة بصكوك الأونسيترال، والتي هي أداة قيّمة بالنسبة للبحوث المتعلقة بالتجارة الدولية تيسر الوقوف على التطورات ذات الصلة التي تجري في مختلف أنحاء العالم. وقالت إنه بالنظر إلى أهمية تنسيق قوانين التجارة الدولية وإلى ما حققته اللجنة من منجزات في هذا الاتجاه يهم وفدها أن يستمر حصول اللجنة على ما تحتاج إليه من موارد مالية وموارد من الموظفين.

٤٠ - **السيد جمعة** (مصر): قال إن وفد بلده متفائل لاعتماد الدليل التشريعي للجنة القانون التجاري الدولي

بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص الذي سيساعد الحكومات في وضع التشريعات المناسبة. كما أعرب عن ترحيب وفد بلده باعتماد المواد السبع عشرة الأولى من مشروع اتفاقية إحالة المستحقات في التجارة الدولية، الذي ييسر التمويل والحصول على الائتمان بأسعار فائدة منخفضة. وأعرب عن أمله في أن تستطيع اللجنة الانتهاء من النص في دورتها المقبلة.

٤١ - وقال إن أعمال اللجنة فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية لها أهمية خاصة بالنظر إلى الاستخدام المتزايد للاتصالات الإلكترونية. على أنه أضاف أن هذا مجال يلتقي فيه غير الأكفاء، وأنه يتعين لهذا أن تكون القواعد مقبولة لدى جميع الدول بغض النظر عن اختلاف نظمها القانونية والاجتماعية والاقتصادية. وأثنى في النهاية على جهود أمانة اللجنة في تنظيم الحلقات الدراسية وزيادة الوعي بالقانون التجاري الدولي، وخاصة من خلال مجموعة السوابق القضائية المتعلقة بصكوك الأونسيترال.

٤٢ - **السيد زدانوفيتش** (بيلاروس): قال إن اللجنة أحرزت تقدما ممتازا في دورتها الثالثة والثلاثين فيما يتعلق بوضع النصوص القانونية الدولية، وهو ما يتفق ودورها الهام في توحيد وتنسيق القانون التجاري الدولي وإزالة الحواجز القانونية التي تعوق التجارة الدولية. وأثنى بوجه خاص على أعمال الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية وعلى اعتماد المواد السبع عشرة الأولى من مشروع اتفاقية إحالة المستحقات في التجارة الدولية، وإن كان من رأيه أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. على أنه أضاف أنه لا ينبغي للفريق العامل أن يعيد فتح المناقشات المتعلقة بالقضايا الأساسية التي تم البت فيها. وأعرب عن أمل وفده في أن ينتهي العمل في وقت يتيح عرض مشروع الاتفاقية على الجمعية العامة لاعتمادها في الدورة الخامسة والخمسين، لأنها توفر الحماية الضرورية للدائنين في حالة المستحقات، كما أنها تزيد إتاحة رؤوس الأموال والائتمانات بأسعار فائدة مقدور عليها، وهو ما ييسر تنمية التجارة الدولية. وقال إن التعليق التحليلي على مشروع اتفاقية [إحالة المستحقات في التجارة الدولية] [الإحالة في التمويل بالمستحقات] (A/CN.9/470) سيكون أساسا مثاليا لإعداد التعليق على مشروع الاتفاقية.

٤٣ - وأعلن ترحيب وفده باعتماد الدليل التشريعي للجنة القانون التجاري الدولي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص الذي سيكون عونا كبيرا للحكومات في إعداد التشريعات المتصلة بمثل هذه المواضيع. وقال في هذا الصدد إن وفده يرى ضرورة وضع قانون نموذجي أو أحكام نموذجية يستعان بها في تقرير السياسات في البلدان التي تفتقر إلى الأفراد المؤهلين أو إلى الموارد البشرية اللازمة للتحليل المعمق لمختلف المسائل التي تتناولها المناقشة في الدليل التشريعي.

٤٤ - وقال إن أعمال اللجنة في مجال التدريب وتقديم المساعدة التقنية هي أعمال ذات قيمة كبيرة، وخاصة بالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال والتي لا تملك دائما الخبرة اللازمة في التجارة وقانون التجارة. وأضاف أن ما قامت به أمانة اللجنة في هذا المجال يمكن أن يكون له دور حيوي فيما تبذله هذه البلدان من جهود لتحقيق التكامل الاقتصادي. وأضاف أن وفده سيطلب إلى الأمانة أن تنظر في إمكانية التوسع في برامجها التدريبية للمتخصصين من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال وفي توفير مزيد من المساعدة التقنية في تطوير القانون التجاري في تلك البلدان. وقال إن مجموعة السوابق القضائية المتعلقة بصكوك الأونسيترال هي أيضا ذات قيمة بالغة من حيث إنها تتيح للقضاة والمحامين وغيرهم من المتخصصين في القانون فرصة أن يأخذوا في الاعتبار القرارات التي اتخذت في البلدان الأخرى عند التوصل إلى أحكامهم أو إلى ما ينتهون إليه من

نتائج أو عند تعديل قراراتهم. وقال إن مما يدعو إلى الرضا بوجه خاص أن هذه النصوص أصبحت متاحة على الإنترنت.

٤٥ - **السيد فاموس – غولدمان** (كندا): قال إنه يؤيد الكثير مما قيل عن تأكيد الحاجة إلى تعزيز اللجنة. وذكر أن زيادة العضوية وزيادة المشاركة في أعمال اللجنة ستؤديان بدورهما إلى تقوية يد المؤسسات التي تتعامل مع قانون الدولة وأنه لهذا يحث على النظر في توسيع اللجنة. وأضاف أنه ينبغي للأمانة أن تجري بحثا عن الآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك.

٤٦ - **السيد تشان** (رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي): رحب بالتعليقات والاقتراحات المختلفة، وقال إنها ستفيد اللجنة فائدة كبيرة. وأعرب عن سروره للاعتراف باحتياجات اللجنة وعن أمله في أن تستطيع اللجنة الخامسة الموافقة على التمويل اللازم. ودعا في هذا الصدد إلى تقديم مزيد من الدعم للصندوق الاستئماني لعقد الندوات التابع للجنة الذي قدمت له فرنسا مؤخرا إسهاما يلقى أعظم الترحيب. وأضاف أن هذا الصندوق يمثل طريقة هامة للتعريف بأعمال اللجنة وزيادة وعي الدول، وخاصة البلدان النامية، بأهميتها.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٤٥.